ارتفاع أسعار الوقود وتأثيراته في الأسواق المحلية

خـــروف يـــسير ببـنـــزيـن محـــسن!

بغداد/ سها الشيخلي

تصوير :نهاد العزاوي

تصوير :نهاد العزاوي

برغم إن الزيادة بأسعار المنتجات النفطية لم تكن عالية جداً إلا إن أسعار السوق ارتفعت إلى الضعف وأثرت هذه الزيادة مباشرة على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود الذين يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع العراقي.

(المدى) تقدم هذه الصورة عن سوق السلع العراقي بعد الزيادة في أسعار النفط ومشتقاته.

النقل العام والخاص

ضعف أداء النقل العام أفرد مكانة واسعة للنقل الخاص لكي يفرض الأسعار التي يريدها دونما وازع أو محاسب.. في السابق كانت خطوط نقل الركاب نشطة وتعطي كل مناطق وأحياء بغداد تقريباً بل حتى خارج بغداد إلا إن الشركة العامة لنقل الركاب ظلت تراوح في مكانها حتى بعد مضي ٣ سنوات على تخريبها وسرقتها..! وفسحت المجال أمام النقل الخاص وجشع سواق سيارات الأجرة إلى رفع أجورهم إلى الضعف برغم إن زيادة أسعار البنزين لم تكن كذلك سائقو سيارات الأجرة راحوا في هذه الأيام يلقون اللوم على الحكومة ووزارة النفط لأنها زادت أجور البنزين ولم تراع الوضع المعيشي للمواطن، فالبطالة ما زالت تضرب اطنابها في الشارع وجيش العاطلين تزداد اعداده بمرور الأيام..

سائق سيارة الأجرة أبو فريد يقول:

- ستقولين إن الرواتب زادت فيما زادت رواتب المتقاعدين!.. لكن أنا لست متقاعداً... ولا موظفاً، لدي أولاد وبنات في مراحل مختلفة من الدراسة (الابتدائية إلى الجامعة). زوجتي ربة بيت، وأنا لا أمتلك إلا هذه السيارة. فكيف لا أرفع الأجرة؟ من اين لي أن أطعم تلك الأفواه؟ وهناك ملاحظة جديرة بالمناقشة وهي إن رفع أسعار أجور النقل وخاصة (التاكسي) جعل البعض يفضل النقل بواسطة (الكيا والكوستر) هذا يعني إن فرص زيادة الدخل قد قلت هي الأخرى.. بعزوف الغالبية عن التاكسي.

❖هل يعني هذا إن دخلك قد تناقص حتى لو زودت الأجرة؟

- بالتأكيد كنت أحصل باليوم على ٣٠ ألف من دون ان أرهق السيارة..لكنني الآن لا أقوى على الحصول إلا على ٢٠ أو أقل قليلاً في اليوم الواحد..

ملاحظة: كانت أجور هذا السائق الذي أقلني من حي الشعب إلى شارع السعدون ٤,٥٠٠ ألف دينار.

أجور النقل

أما إذا أخذنا أحد خطوط النقل الخاص سواء كانت بـ(الكوستر أو الكيا) فهي كالآتي: كنموذج من حي الشعب مثلاً إلى مناطق أخرى

❖الكوستر كان بـ ١٥٠ ديناراً صار بـ٢٥٠ ديناراً من الشعب إلى الصليخ.. خط كيا من الصليخ إلى الباب الشرقي كان بـ٣٥٠ ديناراً صار بعد زيادة البنزين بـ٥٠٠ دينار، من كراج ساحة الطيران إلى الكرادة مروراً بالسعدون كان ٣٥٠ صار بـ٥٠٠ دينار.

ومن الملاحظ إن كل أجرة بـ٣٥٠ صارت بعد زيادة البنزين بسعر ٥٠٠ دينار وإن كل ١٥٠ ديناراً صارت ٢٥٠ دينار هذا يشمل جميع الخطوط العاملة داخل بغداد. وهذه المناسبة في الزيادة تنطبق على خطوط النقل الخاصة إلى محافظات العراق كافة.

أسعار اللحوم

أمام محل قصاب في باب المعظم وقفنا لنسأل عن أسعار اللحوم الحمر. قال القصاب أبو ميثم:

سعر الكيلوغرام ٧ آلاف دينار.. الزيادة طرأت لشهر رمضان فقط إذ كانت ٦ آلاف دينار لكل أنواع لحوم البقر والغنم.. ولكن الجشع الذي استولى على نفوس البعض جعلهم يرفعون سعر اللحوم إلى ٨ آلاف دينار وهذا غير مبرر لأن الزيادة التي حصلت هنا وهناك لم تكن بهذا المستوى. كنت أقف سابقاً في الطابور لكي أحصل على البنزين.. وكنت أضطر لأن أدفع ٥ آلاف (رشوة) لكي (أضرب السرة).. وبدون (سرة) والمبلغ لم يتغير عند (التفويلة)! واختتم قوله... ليتقوا الله.. وليعلموا إن التهريب سيقل الآن، ثم إنني سمعت أن دول الجوار كلها حتى النفطية أسعار البنزين فيها أكثر منها بكثير.

لم استغرب من حديث ذلك القصاب لأنه حاصل على بكلوريوس اقتصاد!

صاحب محل قصابة في الشارع نفسه في منطقة باب المعظم (السوق الشعبي) عندما سألته عن سعر كيلو اللحم أجاب بـ٨ آلاف دينار.. وعندما أخبرته إنني أشتريت بـ٧ آلاف قال بسخرية.. (الخروف لدينا يسير بالبنزين المحسن)!

الفواكه والخضار

الفواكه المعروضة كانت غالبيتها مستوردة منها التفاح اللبناني والبرتقال المصري والموز الصومالي. التفاح كان بـ٥٠٠ دينار صار بسعر ٧٥٠ ديناراً، البرتقال كان بـ٧٥٠ ديناراً صار بسعر ١٠٠٠ دينار، الموز بسعر ١,٢٥٠ دينار صار ١,٥٠٠ دينار. الخيار المستورد بسعر ١٠٠٠ دينار، الطماطة حافظت على سعرها القديم ٢٥٠ ديناراً. الباذنجان بسعر ٥٠٠ دينار. قال البقال في موسم الشتاء من الطبيعي أن ترتفع أسعار الخضار الصيفية.. الشجر بسعر ٢٥٠ ديناراً.. السانغ ارتفع هو الآخر فقد كان بسعر ٢٥٠ ديناراً أصبح الآن بسعر ٥٠٠ دينار.. طبعاً مع (الآلة)!!

وبقية المواد أيضاً

تقف أمام البقال لتجد إن البرغل والجريش كان بسعر ٦٠٠ دينار للكيلو الواحد أصبح بسعر ٨٠٠ دينار، الفاصوليا كانت بسعر ٨٠٠ دينار صارت بسعر ١,٢٥٠ ألف دينار. السكر بقي محافظاً على سعر ٧٥٠ ديناراً للكيلو الواحد. الشاي ارتفع إلى ٤ آلاف دينار للكيلو الواحد في حين كان بسعر ألفي دينار. يقول البقال أبو مجيد: السبب هو فصل الشتاء وموسم الأعياد وليس رفع أسعار البنزين! الرز الأمريكي ظل هو الآخر محافظاً على سعره ٧٥٠ ديناراً للكيلو الواحد، رز العنبر ارتفع من ١,٢٥٠ ألف دينار إلى ١,٧٥٠ دينار للكيلو غرام الواحد.

ملابس الرجال والنساء

محل لبيع الملاكبس الرجالية في الأعظمية قال صاحبه فاروق إبراهيم إن القدرة الشرائية للمواطن قد انحسرت، فالزيادة في المواد الغذائية والنقل قد امتصت مدخرات الفرد وأضعفت قدرته الشرائية فصار الشاب يفكر ألف مرة عندما يشتري قمصلة أو بلوزة.. وامام محل لبيع الملابس النسائية في الأعظمية كان الازدحام شديداً والتدافع كبيراً لما يعرضه المحل من (أحذية -حقائب - مكياج -ملابس متنوعة) عندما سألت إحدى السيدات -كيف تجدين الأسعار - قالت بدون اكتراث: جيدة-!

فمن نصدق؟

الدواجن والأسماك

مرض انفلونزا الطيور أثر في بيع اللحوم البيض وانخفض سعر كيلو الدجاج المقطع إلى ١,٧٥٠ ألف دينار في حين ارتفع سعر طبقة البيض إلى ٤ آلاف دينار فقد كانت بسعر ٣ آلاف دينار.. الأسماك المستوردة ارتفعت هي الأخرى فسعر الكيلو الواحد من أنواع السمك المستورد -الكارب - التونة - كان بـ ألفي دينار صار الآن بسعر ٢,٥٠٠ دينار، أما الأسماك النهرية فسعر الكيلو الواحد ٥ آلاف دينار.

الألبان.. والأجبان

الجبن المحلي (جبن عرب) زاد هو الآخر إلى أربعة آلاف دينار بينما كان سابقاً بسعر ٣ آلاف دينار للكيلو غرام الواحد.. اللبن انخفض سعره إلى ٥٠٠ دينار للكيلو غرام الواحد.. في حين ارتفع سعر اللبن المعلب (أقداح) إلى ٣٥٠ ديناراً للقدح الواحد. الجبن المغلف لماركات محلية ارتفع هو الآخر بزيادة ٢٥٠ ديناراً لكل عبوة. الحليب المبستر بقي ٧٥٠ ديناراً والسبب كما يقول صاحب المحل إن توزيعه قد قل ضمن البطاقة التموينية.

بنزين المولدة

صارت المولدة ضرورة في كل البيوت لشحة الكهرباء إلا إن لترات البنزين التي تباع في السوق السوداء زاد سعرها هي الأخرى بدرجة كبيرة فقد كانت سابقاً (٥ لترات) بسعر ألفي دينار وهي الآن ١٠ آلاف دينار.

وبحساب بسيط نعرف إن المواطن سيظل (مديوناً)!

من وزير كهرباء حكومة علاوي إلى وزير كهرباء حكومة الجعفري

أزمـــة الـكهـــربـــاء طلاسم وألغـــاز تـبحـث عـن فـتـــاح فـــال!

مواطن: إذا كان هذا حالها في الشتاء فكيف يكون في الصيف؟!
الخبراء أين ذهبت ملايين الدولارات التي أنفقت على مشاريع تأهيل محطات توليد الطاقة؟!
مدير قسم التشغيل والنقل: لا توجد مشكلة في نقل وتوزيع الطاقة! المشكلة تكمن في الإنتاج

بغداد/ إياد عطية الخالدي

من وزير الكهرباء في حكومة الدكتور علاوي إلى وزير الكهرباء في حكومة الدكتور الجعفري، بقيت طلاسم أزمة الكهرباء عصية على فهم وإدراك العراقيين بعد أن فقدوها صيفاً وضيعوها في الشتاء.. فالوزير الأول قطع عند تسلمه حقيبته الوزارية وعداً للعراقيين أن لا يبقى في مكانه إذا لم يحل أزمة الكهرباء خلال ستة أشهر، وظن الجميع إن الحل قادم لا محالة والمواطن الوزير سوف يوفي بعهوده للمواطنين، غير إن الأيام والأشهر الستة مضت وفوقها ستة أخرى ولم تحل أزمة الكهرباء، ولم يف الرجل بوعوده، وبقي متربعاً على عرش الكهرباء حتى الساعات الأخيرة من عمر الوزارة، بل إنه صرح بأن لن تقوم للكهرباء قائمة إذا تقرر إن يستبعد من الوزارة، وجاء الوزير الثاني بحقيبة خالية من الوعود لكنها خالية من الحلول أيضاً.. فبعد تسعة أشهر من تسلمه لمهامه أصبح مستوى إنتاج الكهرباء يسير نحو الإنحدار.

في الشتاء ضيعنا الكهرباء!

في الشتاء اعتاد العراقيون ان يلمسوا تحسناً في إمدادات الكهرباء تعوضهم عن فقدان إمدادات الوقود، فالشتاء أزماته معروفة وتتمثل عادة بفقدان وقود التدفئة والغاز، غير إن وزارة الكهرباء أصرت على أن تضيف لبرد بيوت العراقيين ظلاماً بعد أن ساءت الكهرباء إلى درجة فاقت الصيف سوءاً.

يقول مجيد جاسب "موظف": كنا نتوقع كما هو معتاد أن تتحسن الكهرباء في الشتاء، خاصة إن استهلاك المواطنين سيقل بدرجة كبيرة، إذ إن الجميع سيستغني عن أجهزة التبريد من مراوح ومبردات وأجهزة تكييف حديثة وهذا يعني إن هذا الفائض من الكهرباء سيضاف إلى ساعات تشغيل الكهرباء، لكننا فوجئنا بزيادة ساعات القطع إذ وصلت إلى سبع ساعات قطع مقابل ساعة واحدة كهرباء..

ويتساءل مجيد بألم واستغراب قائلاً: أنا ومعي كل المواطنين نريد أن نفهم كيف يحدث ذلك، وإذا كان هذا هو الحال في الشتاء فكيف سيكون الأمر في الصيف؟!

وزارة للمولدات

المولدات أصبحت هي الحل السحري للازمة بعد أن يئس الناس من الوزارة التي غيرت وزيرها ولم تغير ساعات برنامج القطع المبرمج وغير المبرمج. ووصلت نسبة الحصول على الكهرباء بالقياس إلى ساعات اليوم نحو ٢٠٪ يومياً في أحسن الأحوال..

يقول المواطن عصام حسن: كنا نظن إن القضية تتعلق بتعرض الخطوط الناقلة ومولدات الطاقة إلى استهداف مباشر من العصابات الإرهابية بحسب ما يصدر من تصريحات عن مسؤولي الكهرباء، لكننا اكتشفنا إن المسألة أكبر من ذلك وعلاجها يطول كما يقول أهل الحل والعقد في الوزارة.

أما المواطن علي محسن فيقول: علينا أن ننسى وزارة الكهرباء وندعو الحكومة من الآن فصاعداً إلى توجيه جهودها لإنشاء وزارة للمولدات الكهربائية، بعد أن فاق إنتاج المولدات الكهربائية، إنتاج وزارة الكهرباء الوطنية.

تجارة رائجة

أضحت تجارة الكهرباء تجارة رائجة في السوق العراقية بسبب الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي. جولة في أحياء بغداد تريك الكم الهائل من المولدات الكهربائية التي بات اعتماد المواطنين عليها أكثر من اعتمادهم على الكهرباء الوطنية، وجولة أخرى في الأسواق تريك الكم الهائل من المولدات الصغيرة بقدرة توليدية لا تتجاوز بضع أمبيرات إلى مولدات ضخمة قادرة على تشغيل أحياء بكامله. يقول "حسن شكر" (٣٥ سنة) صاحب محل لتجارة المولدات الكهربائية: تجارة المولدات اتسعت على نحو غير مسبوق في السوق العراقية وما زال الطلب عليها متزايداً يوماً بعد آخر خصوصاً في الصيف مع الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي وارتفاع درجات الحرارة، ولكل نوع من المولدات مزايا مختلفة، فأرخص الأنواع بسعر ٥٠ دولاراً أو الأنواع الجيدة يصل سعرها إلى ٧٥ دولاراً والأنواع الجيدة يصل سعرها إلى ٦٠٠ دولار.

عاطلون رغماً عنا

ويقول حسن كريم ٣٧ سنة صاحب محل حدادة: كما ترى نقضي ساعات طويلة بانتظار الكهرباء وقد لا تأتي، نحن الحدادين مرتبطون بالكهرباء وأرزاق عوائلنا متوقفة على وصول الكهرباء المتمكنون منا اقتنوا مولدات كهربائية بعضنا الآخر راح يبحث عن مهنة أخرى لا تعتمد على الكهرباء، ويمضي حسن مواصلاً حديثه قائلاً: صدقني لم أعمل في الأسبوع الماضي أبداً، نحن عاطلون عن العمل رغماً عنا.. وكل ذلك بسبب الكهرباء حتى إن أبنائي الذين كانوا يعملون معي في هذا المحل ذهبوا إلى عمل آخر كي يوفروا مصاريف العائلة.

(أسمك بالحصاد ومنجلك مكسور)

شلال ٤٢ سنة (صاحب محل لتصليح الأجهزة الكهربائية في منطقة الكسرة) قال: فكرت عدة مرات بتغيير مهنتي بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، لكن هل أضيع عشرين عاماً من الخبرة والعمل في مهنتي، ولي زبائن ومعارف في المنطقة، لذلك قررت أن استمر في مهنتي التي لا أجيد العمل في غيرها وها نحن كما ترى: أسمك بالحصاد ومنجلك مكسور!

طاقتها الإنتاجية، وقلة المواد الكافية لصيانتها، أما بالنسبة للمحطات الكهرومائية فإنها تعاني أصلاً من قلة المياه الساقطة بسبب قلة الأمطار والسدود التي أنشأتها تركيا على نهر الفرات، والجدير بالذكر إن هذه المحطات ترتبط مركزياً في بيئتها وهو نظام اتبع سابقاً بالتحكم بالتيار الكهربائي، فقطعه عن منطقة وتزويده لمنطقة أخرى باستمرار.

حلقات أخرى

حقلان مهمان في إيصال المنتج الكهربائي إلى المنزل وهما النقل والتوزيع.

يقول السيد صالح قاسم محمد مدير قسم النقل والحماية في دائرة نقل الطاقة هناك أكثر من (٣٥٠٠٠) كم من أسلاك الضغط العالي في عموم العراق وبعد سقوط النظام تعرضت إلى السرقة ولم يبق منها إلا ١٢٠٠٠ كم في المنطقة الجنوبية وفي منطقة كردستان أما الأبراج قبقيت سالمة ولم تتعرض إلى عمليات التخريب، وقد تمكنا من إعادة الحياة إلى معظم الخطوط الناقلة وفك جميع مناطق الاختناق بنقل الطاقة بنسبة ٨٠٪ ولا توجد مشكلة في عمليات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية المشكلة في الإنتاج. وفي هذا الصدد يقول المهندس المتخصص عزيز سلمان: إن أفضل كمية يمكن أن توفرها محطات الإنتاج لا تزيد على ٣٥٠٠ ميغاواط. آخذين بالحسبان المشاكل الحالية التي نجمت عن الأضرار التي أصابت مصادر تمويل هذه المحطات بالوقود والناجمة عن التخريب والعبث المتعمد في قسم منها ويتجلى ذلك بالانقطاعات الكبيرة التي حصلت في بغداد وباقي محافظات العراق.

لا مبرمج ولا هم يحزنون

القطع المبرمج التسمية الشائعة لنظام القطع والتوزيع الكهربائي وهي تسمية في غير محلها، فبرنامج القطع الكهربائي غير مبرمج ولا هم يحزنون، إذ ليس هناك جدول منظم تخضع له أحياء المدن بما فيها العاصمة بغداد. محالنا مفتوحة لكننا لا نعمل لأن منجلنا "الكهرباء" مكسور.

أين المشاريع؟

إزاء ذلك كله من حق المواطنين أن يتساءلوا أين المشاريع؟ أين ذهبت الأموال التي أنفقت على تأهيل محطات توليد الطاقة الكهربائية؟

يقول المواطن عادل ناصر: تقرأ وتسمع يومياً تصريحات المسؤولين وهم يتحدثون عن الأرقام الكبيرة من الأموال المرصودة في ميزانية الدولة أو المخطط لها في برامج المنح الدولية لإعمار البنية التحتية ومعها خطط إنتاج الطاقة الكهربائية توليداً ونقلاً وتوزيعاً، ومن دون أن نلمس أي تحسن في خدمة تجهيز الطاقة الكهربائية بل العكس، فقد تفاقمت الأزمة يوماً بعد الآخر، ولا أعرف أين ذهبت ملايين الدولارات التي تم الحديث عن رصدها.

يقول المهندس الكهربائي "عزيز سلمان" إن الأموال التي أنفقت على مشاريع الكهرباء وتحسين منظومتها مبالغ ضخمة واقل مبلغ رصد لتأهيل منظومة واحدة كان بحدود "٢٠" مليون دولار، لكن معظم هذه الأموال ذهبت إلى جيوب ومكاتب الوسطاء في الأقطار المجاورة.

معدل الإنتاج

تبلغ حاجة العراق للكهرباء بحسب تقدير الخبراء نحو ٨٠٠٠ ميغاواط في حين يبلغ الإنتاج الحالي للكهرباء نحو ٥٤٩٠ ميغاواط عن طريق ثماني محطات توليد رئيسة تشمل ٣٤ وحدة إنتاج سعتها ما بين ١٥ ميغاواط و٣٠٠ ميغاواط وكذلك ١٤ محطة توربينية غازية بسعة إجمالية قدرها ٢١٠٠ ميغاواط تتراوح سعات الوحدة الغازية المركبة التي تم تشغيلها أواخر العام ٢٠٠٣.. لتضاف إليها محطات كهرومائية بسعة إجمالية قدرها ٢٦٠٠ميغاواط، لكن الإنتاج الحقيقي لهذه المحطات يختلف تماماً عن الأرقام أعلاه، ويعود هذا إلى أسباب كثيرة منها تقدم عمر المحطات كما في محطة هور الزبير التي تعمل بنصف وإنما هو جدول مزاجي وعشوائي ويحدث أحياناً أن يقطع التيار الكهربائي ليعود بعد دقيقة واحدة أو عشر ساعات. تقول المهندسة هند قيس: إن هذه الحالة تؤدي إلى اضرار بالغة للأجهزة الكهربائية. فالثلاجة مثلاً أو المجمدة تحتاج إلى خمس دقائق في الأقل ليعود الغاز المباشر في أنابيبها إلى "الكمبريسر" وصدمة الدقيقة هذه تجعله ينكمش ويندفع ثانياً ويؤدي ذلك إلى أضرار في الجهاز أو تلفه أو تقليل عمره لا كفاءته. عن الإعادة الضرورية ما يسمى بصدمة الشبكات فحين تسقط ١٠ ميغا فجأة بلا انقطاع فإن عودة التيار لا تعيد هذه العشرة كاملة وهي تواجه في سحب شديد في الدقائق الأولى للإعادة وهذه تسبب مشاكل خطرة وتضيف إن عدم الاهتمام والتقصير الواضح من المسؤولين عن شبكة القطع المبرمج غير مبالين بالأضرار التي يلحقها عملهم بهذه الطريقة بالأجهزة الكهربائية للمواطنين.

حلها في عالم الغيب

حل أزمة الكهرباء ما زال في عالم الغيب فمنذ حديث الوزير السابق للكهرباء عن حل قريب التزم الجميع الصمت ولم يعد هناك مسؤول واحد كهربائي قادر على التحدث عن حل أو مخرج قريب للأزمة.. وواقع الحال إن العراقيين تركوا أحلامهم في عودة واستمرار التيار الكهربائي وأضافوا إلى قائمة طويلة من الأحلام المؤجلة. بقي أملهم في تحقيق هذه الأزمة أو عدم تدهورها بشكل خطر وبدلاً من أن يحصلوا على ساعة أو ساعتين في اليوم باتت أقصى أحلامهم في الحصول على ساعة أو ساعتين إضافية ينعمون فيها بالكهرباء في هذه أيام الشتاء فكيف الحال صيفاً؟ لكن الصبر الجميل هو الغذاء والدواء الذي جزع منه العراقيون هو كل ما تستطيع أن تقوله لهم بكل خجل وإلى أن تفك طلاسم أزمة الكهرباء ندعوكم إلى الانضمام إلى وزارة المولدات الكهربائية الأمل الوحيد في الحل الفريد في أزمة يبدو إنها ستكون مزمنة.

تصوير :نهاد العزاوي